

تحرك عاجل

أوقفوا إعدام عصام أحمد

يواجه عصام أحمد، وهو صياد مصري، خطر الإعدام الوشيك في السعودية. وقد قبضت عليه السلطات السعودية في ديسمبر/كانون الأول 2021، على متن مركب صيد بين السعودية ومصر. وقال عصام أحمد إن شخصاً كان يُشهر مسدساً أجبره على نقل مخدرات. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، حكمت عليه المحكمة الجزائية في تبوك بالإعدام، إثر محاكمة فادحة الجور، لإدانته بتهم تتعلق بالمخدرات. وقال عصام أحمد إنه تعرّض للتعذيب فور القبض عليه، وأنه "اعترف" تحت وطأة التعذيب بتهريب المخدرات. ولم يحظ عصام أحمد بتمثيل محامٍ طوال فترة القبض عليه والتحقيق معه. ويجب أن يُلغى على الفور قرار الإدانة وحكم الإعدام الصادرين ضد عصام أحمد، وأن تُعاد محاكمته على نحو عادل، دون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

فاكس: +961 11 403 3125

X (تويتر سابقاً): KingSalman@

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود،

تحية طيبة وبعد...

أبعث إلى جلالته بهذه الرسالة للتعبير عن القلق العميق من أن عصام أحمد، وهو صياد مصري، يواجه خطر الإعدام الوشيك، وأنه سوف يتعرّض لإزهاق روحه ما لم تقوموا بإلغاء قرار الإدانة وحكم الإعدام الصادرين ضده. وقد قبضت السلطات السعودية على عصام أحمد في ديسمبر/كانون الأول 2021. وكان آنذاك في البحر في مكانٍ ما بين السعودية ومصر. وقال عصام أحمد إن شخصاً كان يُشهر مسدساً أجبره على نقل طرد من مصر عبر البحر. كما قال إنه أُلقي الطرد في البحر، وإن حرس الحدود

السعودي اعترضه بينما كان لا يزال داخل المياه الإقليمية المصرية.

ووفقًا لوثائق المحكمة، التي راجعتها منظمة العفو الدولية، فقد وُجّهت إلى عصام أحمد تهمة تهريب حوالي 300,000 من أقراص الأمفيتامين، و270 جرامًا من الأفيون، و180 جرامًا من الهيروين، وتهمة تعاطي أقراص محظورة ومخدر الحشيش. وقد أُدين وحكم عليه بموجب المادة 37 من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1426 هجرية. وحكم عليه القاضي بالإعدام بالرغم من أن سلطته التقديرية في جرائم التعزيز تُجيز له اختيار عقوبة أخرى. ويمثّل استخدام عقوبة الإعدام في سياق الجرائم المتعلقة بالمخدرات انتهاكًا للقانون الدولي والمعايير الدولية.

وقال عصام أحمد إنه اقتيد إلى مركز احتجاز على الساحل السعودي بعد القبض عليه، وتعرّض للضرب طيلة ثلاثة أيام. وفي نهاية المطاف، وقّع على "اعتراف" يفيد بأنه نقل المخدرات، وأنه قبض عليه داخل المياه الإقليمية السعودية. تعرّض عصام أحمد لمحاكمة فادحة الجور. فقد أبلغ القاضي أنه تعرّض للتهديد بالسلاح في مصر، وأُجبر على حمل الطرد. ومع ذلك، لم تُدرج ادعاءاته هذه في وثائق المحكمة الخاصة به، ولم تُذكر خلال عملية الاستئناف. وقالت أسرة عصام أحمد إنه لم يكن له تمثيل قانوني لا أثناء القبض عليه ولا أثناء التحقيق معه. ويُذكر أن الإجراءات الجائرة تجعل استخدام عقوبة الإعدام تعسفياً.

وبناءً على ما سبق، أهيب بجلالتكم ألا تصدّقوا على حكم الإعدام الصادر ضد عصام أحمد، وأن تطلبوا من السلطات المختصة أن تلغي أحكام إدانتها، وأن تأمر بإعادة محاكمته على نحو منصف، دون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام. ويجب على السعودية أن تفرّض على الفور وفقًا رسميًا لتنفيذ عمليات الإعدام، تمهيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام في البلاد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

تبين وثائق المحكمة، التي حلّلتها منظمة العفو الدولية، أن عصام أحمد ليست لديه أي سوابق جنائية، وأن عمره كان 25 عامًا لدى القبض عليه. وقالت أسرة عصام أحمد إنه لم يكن له تمثيل قانوني لا أثناء القبض عليه ولا أثناء التحقيق معه. وقد عيّنت المحكمة محامياً للدفاع عنه عند بدء المحاكمة، ولكن كان من الصعب الحصول على ردود من المحامي، كما إنه لم يقدّم على وجه السرعة بذكر التهم الموجهة إلى عصام أحمد أو بإرسال وثائق محاكمته. وقالت أسرة عصام أحمد إن المحامي الذي عيّنته المحكمة لم يبلغها بإمكان طلب الرأفة، ولا بضرورة تقديم طلب الاستئناف خلال شهر، ولا بأن المحكمة العليا سوف تصدر حكمها عليه بعد أربعة أشهر.

وقد أُدرج "الاعتراف"، الذي قال عصام أحمد إنه انتزع تحت وطأة التعذيب، في وثائق المحكمة، وجاء فيه ما يلي: "اعترف بتهريب 334,000 قرص من أقراص الأمفيتامين... وقال إنه نقل الكمية من مدينة نوبيع [مدينة ساحلية مصرية] عبر البحر، وذلك بعد أن تواصل مع الممول، الذي أنزله بالقرب من الحدود البحرية السعودية، ثم أكمل المسافة سباحةً حتى تم القبض عليه".

وخلال نظر الاستئناف في قضية عصام أحمد، وكّلت أسرته محامياً بشكل شخصي، وذلك بتكاليف باهظة بالنسبة لها. ووفقاً لوثائق المحكمة، التي راجعتها منظمة العفو الدولية، فقد أبلغ المحامي القاضي إن موكله "يُعتبر ضحيةً لتجار المخدرات. فقد استغلوا ظروفه الشخصية من صغر السن والفقر والحاجة للمال". إلا إن القاضي في مرحلة الاستئناف لم يأخذ بدفع المحامي بأن موكله تعرّض للاستغلال.

وتعكس أقوال عصام أحمد العديد من العناصر التي حددتها المنظمة الدولية للهجرة بشأن التهريب: فقد قال عصام أحمد إنه تم تجنيده وفق شروط تتطوي على الخداع؛ ونُقل عبر الحدود البحرية دون علم كامل أو موافقة مبنية على المعرفة على حمل مخدرات محظورة؛ وأُرغم تحت التهديد وأُجبر على مخاطرة جسدية (السباحة عبر حدود بحرية).

وخلال الفترة بين يناير/كانون الثاني 2014 وأبريل/نيسان 2025، أعدمت السعودية 1,816 شخصاً، وفقاً لوكالة الأنباء السعودية الرسمية. وكان السبب الوحيد وراء إعدام نحو ثلث هؤلاء هو ارتكاب جرائم متعلقة بالمخدرات. وخلال السنوات العشر المذكورة، أُعدم 597 شخصاً عقاباً على جرائم تتعلق بالمخدرات، وكان ثلاثة أرباعهم تقريباً (75 بالمئة) من المواطنين الأجانب. وفي عام 2024، بلغ عدد الإعدامات التي نُفذت في السعودية 345. وتعد الإعدامات التي نفذت في عام 2024، والبالغ عددها 345، أعلى رقم من الإعدامات تسجله منظمة العفو الدولية في السعودية منذ أكثر من ثلاثة عقود.

خلال السنوات الخمس الماضية، أعلنت السلطات السعودية مراراً عن إصلاحات تتعلق باستخدامها لعقوبة الإعدام، من بينها وعود بالحد من تنفيذ أحكام الإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات. إلا أن السلطات السعودية تراجعت أو تقاعست عن تنفيذ إصلاحات تتوافق مع المعايير الدولية. وفي إطار حزمة أوسع نطاقاً من الإصلاحات التي وعد بها ولي العهد محمد بن سلمان في العدالة الجنائية، أعلنت هيئة حقوق الإنسان السعودية في يناير/كانون الثاني 2021 وقف تنفيذ أحكام الإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات وظل هذا القرار سارياً لمدة 33 شهراً، من فبراير/شباط 2020 إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2022. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، ألغي فجأة وقف تنفيذ أحكام الإعدام، تلاه تصاعد حاد في تنفيذ أحكام الإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات في الشهر نفسه.

ويُذكر أن المعاهدات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان تستبعد الجرائم المتعلقة بالمخدرات من نطاق الجرائم التي يجوز فيها استخدام عقوبة الإعدام. وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع

الحالات بدون استثناء بغض النظر عن طبيعة الجريمة أو ظروفها؛ أو الشعور بالذنب أو البراءة أو الخصائص الأخرى للفرد؛ أو طريقة تنفيذ الإعدام. ولطالما آمنت منظمة العفو الدولية بأن عقوبة الإعدام تنتهك الحق في الحياة على نحو ما يقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأنها أقصى أشكال العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

لغة المخاطبة المفضّلة: العربية، الإنجليزية

ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 7 ديسمبر/كانون الأول 2025.

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتُم في إرسال المناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضّلة: عصام أحمد (صيغ الذكر).